الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

برميل النفط الكويتي ينخفض 1,37 دولار ليستقر عند 99,51 دولاراً

قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 1,37 دولار في تداولات الجمعة ليستقر عند مستوى 99,51 دولارا مقارنة مع مستوى 100,88 دولار للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي، ومازالت أسعار النفط العالمية تشهد تذبذبات حادة خلال الأسابيع الأخيرة بسبب عدة عوامل رئيسية تساعد على الصعود وأخرى على الهبوط أبرزها استمرار صعود وهبوط الدولار الأميركي وحالة التذبذب التي يشهدها أمام العملات الرئيسية الأخرى.

طالب بعدم الالتفات للشائعات التي تطال البنك

البحر: ما يتردد عن استقالة دبدوب من «الوطني» عارٍ تماماً عن الصحة.. والبنك يحظى بكل الاستقرار

نفى رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني محمد عبدالرحمن البحر ما أثير مؤخرا عن استقالة الرئيس التنفيذي للمجموعة إبراهيم شكري دبدوب أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، مؤكدا أن هذه الأخبار عارية تماما عن الصحة.

وأشار إلى أن الرئيس التنفيذي للمجموعة قد عاد إلى البلاد بعد حضوره اجتماعات معهد التمويل الدولي ولجنة بريتون وودز في واشنطن خلال الأسبوع الماضي.

محمد عبدالرحمن البحر

شعار «الوطني»

وأكد البحر في تصريح رسمي أن البنك الوطني يحظى بكل الاستقرار سواء على مستوى مجلس إدارته أو إدارته التنفيذية، مشيدا بالدور الكبير الذي تقوم به إدارة البنك للحفاظ على سمعة البنك ومكانته محليا وإقليميا ودوليا.

كما شدد البحر على أهمية عدم الالتفات إلى أي أخبار أو شائعات تطال البنك من دون وجود مصادر رسمية مؤكدة صادرة عن البنك حرصا على سمعة الكويت المالية والاقتصادية.

تلقت ردوداً إيجابية بالمشاركة في المشروع

«البترول الوطنية» تجس نبض 7 شركات استشارية كبرى للمشاركة في «المصفاة الجديدة»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن شركة البترول الوطنية راسلت 7 شركات استشارية عالمية كبرى متخصصة في بناء مصافي النفط العملاقة لأخذ رأيهم ورغباتهم في المشاركة في مشروع المصفاة الجديدة، مشيرة إلى أن هذه الخطوة تأتي لجس نبض الشركات العالمية المهتمة بالمشروع.

وذكرت المصادر أن الشركة تلقت ردودا ايجابية من هذه الشركات بالمشاركة في المشروع، مشيرة إلى أن الشركة لاتزال تنتظر صدور آلية تنفيذ المشروعين من قبل مجلس الوزراء والتي ستحدد الأطر المناسبة لإجراءات الرقابة على المشروعين في غضون أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من الآن، متوقعا أن يجتمع مجلس ادارة الشركة مع ديوان المحاسبة خلال شهر لوضع الأطر العامة والآلية العامة لتنفيذ المشروعين.

وبينت أن الشركة ستقرر خلال الأسبوعين المقبلين الاختيار ما بين البدء في أعمال البناء في مشروعي المصفاة الجديدة والوقود البيئي في نفس التوقيت أو البدء في تنفيذ مشروع وتأجيل الآخر فترة، مشيرا الى أن هناك عدة أمور اقتصادية وتجارية وعملية تتحكم في هذا الأمر وستحسمها الشركة قريبا.

وذكرت المصادر أنه بمجرد الانتهاء من هذه الأمور الروتينية ستبدأ الشركة بالإعلان في الصحف والجريدة الرسمية عن تأهيل المقاولين العالميين المؤهلين للدخول في تقديم العطاءات المالية والفنية للمشروعين، متوقعا أن تكون فترة التأهيل هذه ما بين 4 و6 أسابيع، مشيرا إلى أن الشركة انتهت من جميع الترتيبات الخاصة بالمشروعين.

● أحمد مغربي

.. والشركة تصرف الأثر الرجعي لزيادة العاملين في نوفمبر

توقع مصدر مسؤول لـ «الأنباء» أن تصرف شركة البترول الوطنية الأثر الرجعي لزيادة رواتب العاملين فيها خلال الاسبوع الثاني من شهر نوفمبر المقبل وذلك بعد الانتهاء من حساب بعض الإضافي للعمال لاسيما ان نظام العمل والدوامات كان يختلف في شهر رمضان.

وقال المصدر لـ «الأنباء» ان الشركة ملتزمة بصرف رواتب العاملين فيها بعد الزيادة الأخيرة خلال يومي 25 أو 26 الجاري، مشيرا الى أن الشركة تجري حاليا تعديلا على هيكل الرواتب والدرجات الوظيفية طبقا للزيادات الأخيرة. وقال المصدر ان تاريخ تنفيذ صرف الزيادة ستكون اعتبارا من 1 يوليو 2011 على أن يتم معالجة ما يترتب على ذلك من فروقات او تسويات للعاملين نتيجة تطبيق التعديلات من التاريخ المشار إليه على أن تصرف الزيادة بأثر رجعي مع رواتب شهر أكتوبر الجاري.

وأشار المصدر إلى أن الشركة ملتزمة بتطبيق القرارات على جميع العاملين في أسرع وقت ممكن حيث تعتبر التعديلات الواردة بمثابة تعديلات أدخلت على اللوائح الإدارية وأنظمة العمل بالمؤسسة والشركات النفطية التابعة وتلغى جميع اللوائح الحالية التي تخالف هذه التعديلات.

● أحمد مغربي

«الأنباء» تنفرد بنشر ملاحظاتها على مواد القرار رقم 8 لسنة 2011 وطالبت بتعديله

جمعية المحاسبين: قرار «هيئة أسواق المال» بشأن مدققي الحسابات «لا يمكن تطبيقه» وسيزيل المهنة بالكامل من الكويت

أكدت مصادر في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لـ «الأنباء» أن تطبيق القرار رقم (8) لسنة 2011 والصادر من هيئة اسواق المال لتنظيم مهنة المراجعين والمحاسبين يخلو من منطقية التنفيذ، لافتة أن هيئة أسواق المال لم تستأنس برأي جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التي ينضوي تحتها جميع مراقبي الحسابات المزاولين للمهنة، كما أن القرار تجاهل رأي وزارة التجارة والصناعة المسؤولة عن المهنة حسب القانون 5 لسنة 1981 في شأن مزاولة مهنة مراقبي الحسابات.

ولفتت الى أن تنفيذ القرار بهذا الشكل لن يصلح وضع مراقبي الحسابات من قريب أو من بعيد ويتطلب الامر التروي والتدرج في التنظيم حتى لا تخلو الساحة من مراقبي الحسابات بالكامل.

وحصلت «الأنباء» على نسخة من التعديلات المقترحة من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على قراري رقمي 8 و10 لسنة 2011، والتي جاءت وفق مصادر لـ «الأنباء» متعارضة بشكل كبير مع وضع شركات التدقيق في الكويت.

وفيما يتعلق بملاحظات الجمعية على القرار رقم 8 والتي رفعتها الجمعية الى هيئة أسواق المال، فقد تضمنت ما يلي:

مسمى القرار خطأ حيث أن كلمة اصدار لا معنى لها من الناحية القانونية، وقد أغفل القرار الاشارة الى القانون رقم 5 لسنة 1981 في شأن مزاولة مهنة مراقبي الحسابات.

ولفتت المصادر الى أن المادة (1) من القرار حصرت سجل القيد للمراقبين للشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال في الوقت الذي لا يوجد تحديد للشركات الخاضعة للرقابة ومعرفة عما اذا كان سيكون هناك بالكويت مسجلون لمراقبي الحسابات.

وفي رأيها حول المادة 2، قالت المصادر بأن المادة (2) من القانون ورد فيها اسم القانون 5/ 81 خطأ ولم يوحد القرار في مواده المختلفة مفهوم المدقق حيث أشارت اليه بأنه مدقق ومراقب.

وفي ملاحظاتها على المادة 2 – 2، أوضحت المصادر أن هناك 3 ملاحظات رئيسية هي، ما هي علاقة الملكيات بالترخيص ومعرفة أن شرط الـ 10 سنوات لن يسمح بتسجيل مكاتب عالمية جديدة، متسائلة هل القرار الخاص بالمكتب الوارد في مواده يتضمن الشريك الاجنبي أيضا أم لا؟

وفي ملاحظاتها على المادة 2 – 3، قالت المصادر ان الجمعية أبلغت هيئة الاسواق عن كيفية قياس الكفاءة المهنية والفنية المناسبة ومن سيقدم تلك الشهادة، مبينة أنه من الصعوبة استيفاء الشرط الخاص بالكفاءة المهنية وتطبيق مراقبة الجودة الواردة بالقرار.

وفي عرض ملاحظاتها على المادة 3 من القرار، قالت المصادر إنه من الصعب تنفيذ تلك المادة، مبينة أنه من الصعب توفير نسبة 25٪ من مدققي الحسابات، لافتة الى أن تخصص المحاسبة بالشروط المطلوبة من تعيين مدققي الحسابات في الكويت بالنسبة المطلوبة من قبل الكويتيين، مقترحا الالتزام بنسبة الـ 5٪ من المدققين وفقا لمعيار الخدمة المدنية.

وأوضحت الجمعية في ملاحظاتها على المادة رقم 3 بأن حملة شهادات التأهيل المهني نادرون على مستوى العالم، وبالتالي من أين سيوفر المكتب لهم العدد المطلوب من النسبة التي حددها القرار، وطلب الحضور من هيئة الاسواق تحديد الشهادات المهنية المطلوبة.

وفي القرار رقم (3) أوضحت الجمعية أن الحاصلين على رخصة ممارسة محاسب قانوني في دولهم يفضلون العمل بدولهم وتكاليف الحصول عليهم عالية وليس من السهل على ترخيص، كما أن سنوات الخبرة المطلوبة لمساعد المدير مبالغ فيها ولا يمكن توفيرها.

ويمكن الاكتفاء بتحديد ساعات التدريب المستخدمة المطلوبة سنويا بـ 25 ساعة، لافتا الى ان المادة 3 ـ 2 من الصعب تطبيقها ولا أساس لها عالميا.

وقالت الجمعية ان المادة 4 من القانون لا داعي لها، حيث ان القرار الوزاري رقم 2006/291 قام باعتماد ميثاق شرف المهنة الصادر عن الاتحاد الأوروبي للمحاسبة (IFAC).

وبينت ان المادة 5 من القرار أشارت الى انه لا يوجد في الكويت بالقانون إشارة الى مكتب تدقيق وإنما الترخيص شخصي مهني باسم مراقب الحسابات المجاز، كما انه لا يوجد ترخيص ولا سجل تجاري لمهنة مراقبي الحسابات.

وفي ملاحظات جمعية المحاسبين على المادة 6 من القانون، اشارت المصادر الى ان الجمعية حددت عددا من الملاحظات هي:

● ان القانون 81/5 في المادة 20 يحظر على مراقبي الحسابات العمل في الأعمال الاستشارية غير المحاسبية، حيث لا يجوز للمراقب استخراج رخصة استشارات او العمل فيها.

● تحدد بالشركات التي تقوم بتدقيق حساباتها فقط.

● يجب صدور قرار يلزم الشركات باتباع أنظمة التدقيق الداخلي وتشكيل لجنة التدقيق.

● نطاق عمل مراقب الحسابات محددة دوليا ومهنيا واي أعباء أخرى سيتحملها او الجهة الرقابية التي طلبتها!

● غير معمول به دوليا إلا بنطاق محدود ويتعارض مع اعتماد مراقبين اثنين بالكويت (نظام التدقيق المشترك).

● يتعارض مع مسؤوليات ونطاق عمل مراقب الحسابات ما عدا الفقرة «أ» من المادة.

وحول ملاحظات الجمعية على المادة 7 من القرار 8 لسنة 2011، فقد أشارت المصادر الى ان تلك الملاحظات تتمثل فيما يلي:

● هل لدى الهيئة القدرة على رقابة وجودة الأداء وهل لديها الكفاءة العددية والنوعية لمن سيقوم بهذه المهمة؟ كما يتطلب إصدار نظام وإجراءات وتعمم على جميع مراقبي الحسابات مع منحهم مهلة لتلبية المتطلبات ومن ثم البدء بالتنفيذ عليهم.

وفي ملاحظاتها على المادة 8، أوضحت الجمعية في ملاحظاتها ان تلك المادة يمكنها الاكتفاء بأي تغيير يطرأ على البيانات المقدمة بطلب القيد فيما يتعلق بنشاط مراقبي الحسابات، فالهيئة ليست بها دخل بأعمال الاستشارات والتي بينا سابقا وضع القانون لمراقبي الحسابات منها او حتى الأنشطة الاخرى.

ولفتت الجمعية في ملاحظاتها على المادة 9 من القانون الى انه من غير المقبول إيقاع عقوبة الإيقاف عن مزاولة المهنة بقرار شخصي من رئيس هيئة أسواق المال، وبما يخالف القانون رقم 5 لسنة 1981 الذي كفل للمراقب الدفاع عن نفسه أمام لجنة التأديب والتظلم من قرارها أمام لجنة التأديب التي يرأسها مستشار من القضاء.

● عمر راشد

البورصة تراقب تطورات قرارات «هيئة أسواق المال» وانعاكاسها على اداء السوق خلال الفترة المقبلة

شركات استثمارية تبدي مخاوفها من تأخر الإعلان عن نتائجها المالية بسبب الرقابة المزدوجة

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن بعض الشركات الاستثمارية بصدد الانتهاء من بياناتها المالية عن الربع الثالث وانها سوف ترسلها إلى «المركزي» على الرغم من مذكرة التفاهم الموقعة بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بفك التشابك الرقابي على البنوك والشركات الاستثمارية. ولفتت المصادر الى أن المركزي وجه بضرورة عمل نسخة كاملة من الميزانية وإرسالها إلى البنك دون فصل بين المحفظة الائتمانية ونشاط الأوراق المالية.

وأضافت أن هذه الشركات قامت بمخاطبة هيئة الأسواق مرات عدة لمعرفة الجهة المخولة باستقبال البيانات المالية من الشركات وطريقة تسلمها، إلا أن هيئة أسواق المال تتعامل مع الشركات الاستثمارية على طريقة المثل الكويتي «عمك أصمخ» مما يثير التباسا حول الأداء الرقابي على الشركات الاستثمارية في المرحلة المقبلة، وفي نفس الوقت سيؤدي ذلك إلى تأخر الإعلان عن النتائج المالية للشركات ضمن الفترة الزمنية المقدرة بـ 45 يوما للإعلان عن تلك البيانات من نهاية الفترة الفصلية في هذا الشأن.

وقالت المصادر ان الشركات الاستثمارية باتت تعاني الأمرين من ازدواجية الرقابة عليها مبكرا بسبب ظهور مشكلة خطيرة على أدائها تتمثل في أن تلك الشركات باتت مجبرة على تكليف اثنين من مدققي الحسابات للتدقيق على بياناتها المالية، حيث سيقوم المدقق الأول بالتدقيق على نشاط الأوراق المالية للشركة في حين سيتم التدقيق على المحفظة الائتمانية من قبل مدقق آخر.

● عمر راشد

البغلي لـ «الأنباء»: 8782 إجمالي عدد الغرف الفندقية المرخصة في الكويت حتى 2011

كشف الوكيل المساعد لقطاع السياحة في وزارة التجارة والصناعة علي البغلي عن اجمالي عدد الغرف الفندقية المرخصة بالكويت والذي بلغ 8782 غرفة حتى العام 2011، مشيرا الى أن هذه الغرف متنوعة ما بين مفردة ومزدوجة وأجنحة وشاليهات وشقة «غرفة واحدة» و«غرفتين» و«ثلاث غرف» واستديو سواء كانت عبارة عن شقق فندقية أو فنادق.

وأضاف البغلي في تصريح لـ «الأنباء» أن هذه المنشآت مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة وتحمل تراخيص تجارية سارية المفعول سواء بغرض فندق أو شقق فندقية اضافة الى التراخيص التشغيلية المؤقتة أو الدائمة. وأوضح البغلي أن أي منشأة فندقية حالية لابد أن يكون لديها ترخيصان «تجاري وتشغيلي». وأوضح أن اجمالي أعداد الغرف 6606 غرفة فندقية لعدد 52 فندقا منها 2097 غرفة مفردة و2496 غرفة مزدوجة و1503 اجنحة و164 شاليها و55 شقة غرفة و46 شقة غرفتين و18 شقة 3 غرف و20 استديو بالاضافة الى عدد 194 غرفة لم يتم تحديث نوعها حتى تاريخه حيث ان الفندق يقوم بصيانة وتجديد الغرف. ولفت الى أن اجمالي عدد الغرف التابعة لشقق فندقية بلغ 2176 غرفة منها 47 غرفة مفردة و12 غرفة مزدوجة و182 جناحا و896 شقة غرفة و694 شقة غرفتين و141 شقة 3 غرف و204 استديوهات..

من جانبه أفاد رئيس قسم شؤون الفنادق بوزارة التجارة والصناعة تامر بشارة بأن الوكيل المساعد لقطاع السياحة بالوزارة علي البغلي قد أعطى تعليمات الى قسم الفنادق بالوزارة بضرورة متابعة أي منشأة فندقية تعلن بالصحف الرسمية في حال كونها غير مرخصة على أن يقوم قسم الفنادق بارسال اسم المنشأة الفندقية وموقعها ورقم الهاتف الخاص بها وصورة من الاعلان الى الرقابة التجارية بالوزارة لتقوم بمخالفتها واغلاقها مباشرة. وأضاف بشارة أنه لوحظ خلال الفترة الاخيرة تزايد أعداد الاعلانات للشقق الفندقية غير المرخصة التي يتم تأجيرها باليوم دون ترخيص رسمي من قبل الوزارة.

● عاطف رمضان

تامر بشارة

علي البغلي

احصائية بعدد غرف المنشآت الفندقية داخل دولة الكويت

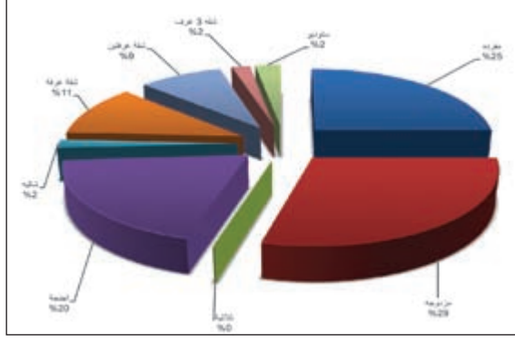

«المالية» بصدد طرح مناقصة مشروع «الوزارة الإلكترونية»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن وزارة المالية بصدد تطبيق نظام ربط الكتروني بين ادارات الوزارة المختلفة، مبينة أن تلك الخطوة تأتي ضمن البرنامج الحكومي الموضوع للتحول نحو الحكومة الالكترونية. وأفادت المصادر بأن الوزارة بصدد طرح المناقصة الخاصة بالمرحلة الاولى خلال الايام القليلة المقبلة، موضحة أن هناك تنسيقا قائما بين الجهات المختصة للاسراع في طرح المناقصة، وقالت ان اللجنة العليا لمشروع التحول الى وزارة الكترونية التابعة لوزارة المالية انتهت من مد دراسة المشروع واطلعت في اجتماع لها مؤخرا على تقرير اللجنة التنفيذية للمشروع للاطلاع على أخر التقارير الخاصة بسير العمل في هذا المشروع، وأن التقارير النهائية أشارت الى امكانية بدء تشغيل نظام الربط الالكتروني مطلع 2013 المقبل.

وأضافت أن نظام الربط الالكتروني بين ادارات وزارة المالية سيقدم للادارات المالية بالوزارة خدمات استشارية وفنية وادارية متكاملة ستساعد على سرعة اتخاذ القرار وتوفير الاحصائيات والبيانات اللازمة لادارات الوزارة.

● محمود فاروق